

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2013/Technical Paper.12
26 December 2013
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
سلسلة السياسات العامة: أوراق موجزة
المشاركة والعدالة الاجتماعية



الأمم المتحدة

13-0380

مقدمة

ما زالت علامات استفهام كثيرة تحيط بتاريخ العدالة الاجتماعية، وبتعريفها. غير أن التعريف الأكثر انتشاراً لهذا المفهوم يتضمن دلالات على أنه ذكر للمرة الأولى في الخطابات الاقتصادية الرسمية في ستينيات القرن العشرين، وذلك للتعبير عن وجهة نظر يسارية مناهضة للرأسمالية. وسرعان ما تطور ليشمل التوزيع وإعادة التوزيع العادلين والمنصفين للثروات في المجتمع؛ فكان المصطلحان "العدالة التوزيعية" و"العدالة الاجتماعية" يستعملان لعدة سنوات للإشارة إلى المفهوم نفسه. وبحلول التسعينات، أصبحت العدالة الاجتماعية من أكثر المفاهيم انتشاراً، حتى باتت تغطي على المناقشات في كثير من المنتديات الهامة، كمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في عام 1995. وقد سلّطت هذه القمة الضوء على التداخل بين العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وشهدت إجماعاً لدى جميع البلدان، النامية والمتقدمة، بشأن هذا التداخل. وما الأهداف الإنمائية للألفية التي أبصرت النور بعد تلك القمة بسنوات إلا ثمرة الجهود التي ما فتئ العالم يبذلها في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال القضاء على الفقر، وإتاحة مزيد من الفرص والخيارات، وحماية الموارد وضمان استدامتها.

ما هي العدالة الاجتماعية؟

حاولت مدارس فكرية كثيرة تعريف العدالة الاجتماعية. وبالرغم من ذلك، لم تفلح لغاية اليوم محاولات التوصل إلى تعريف واحد يُجمع عليه الكل. وهذه الورقة تعرّف العدالة الاجتماعية بأنها مفهوم معياري يركز على مبادئ العدالة والمساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة، ولا سيما على مبدئين رئيسيين يعتبر جون رولس (John Rawls)، الأستاذ الشهير في الفلسفة السياسية، أنه لا بد من أن ينطلق منهما أي نقاش بشأن العدالة، هما المساواة في الحقوق الأساسية والمساواة في الفرص لفائدة الأشخاص والمجموعات الأكثر حرماناً في المجتمع.

المساواة

الحصول العادل على السلع والخدمات مبدأ أساسي من مبادئ العدالة الاجتماعية، يركز على حق كل إنسان في الانتفاع من الموارد والسلع والخدمات العامة، وذلك بصرف النظر عن جنسه أو عرقه أو عمره أو طبقته الاجتماعية أو لغته أو دينه أو مهنته. ويشتمل ذلك على الحق في الحصول على التعليم، والمعلومات، والرعاية الصحية، وفرص العمل، والعمل اللائق. وفي المجتمعات الديمقراطية، يمتد مفهوم المساواة إلى المجال السياسي أيضاً، ويعني مشاركة جميع المواطنين، على قدم المساواة، في عملية صنع القرار.

الإنصاف

ينبع مبدأ الإنصاف من الاعتراف بأن التوزيع المتساوي للأصول العامة ليس بالضرورة توزيعاً عادلاً بالأخص في ظل الظلم الذي يحول دون حصول الجميع بالتساوي على الموارد العامة والفرص. بل الإنصاف يتطلب التزاماً بمبدأي العدالة وتكافؤ الفرص للجميع، وأيضاً سعياً إلى تذليل العقبات التي تقوّض قدرة الأشخاص أو الفئات، مثل الفقراء وذوي الإعاقة، على إدراك قدراتهم والاستفادة منها، وذلك من خلال تعزيز فرص تقدّمهم في الحياة.

الحقوق

إعمال الحقوق مبدأ أساسي من مبادئ العدالة الاجتماعية. وتقع هذه الحقوق في عدة فئات، منها: (1) الحقوق القانونية، وفيها حقوق موروثة وأخرى مكتسبة، مثل الحق في الحصول على أجر مقابل العمل وفقاً للشروط المتفق عليها؛ (2) الحقوق المعنوية، وتشمل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، كحقه في التعبير عن رأيه في الشؤون التي تهمه وحق فئات معينة في العيش على أراض محددة. وقد اتخذت المجتمعات التي تسودها العدالة الاجتماعية إجراءات ومعايير وقواعد يحظى بعضها بإجماع عالمي، مثل حقوق الإنسان، من أجل حماية الحقوق المعنوية لمواطنيها، حتى ولو كانت تقدّم لهم ضمانات قانونية لحماية حقوقهم.

المشاركة

المشاركة، في سياق العدالة الاجتماعية، تعني إشراك المواطنين في القرارات التي تحدد مسار حياتهم. ولا تقتصر هذه المشاركة على القرارات المعنية بالخدمات العامة التي يحتاجون إليها في مناطقهم، بل تشمل أيضاً مشاركتهم الكاملة في الحياة السياسية والثقافية. ويقع الهدف الرئيسي للمشاركة في الشؤون العامة في شقين، هما تحسين توزيع الأصول، بما فيها السلع والخدمات العامة؛ وإرساء الديمقراطية. وفي إطار الشق الثاني، يرتبط مفهوم المشاركة بالسلطة، إذ تؤدي هذه المشاركة إلى تغيير موازين القوى بين الدولة والمواطن. فمشاركة المهمشين، فئات أو أفراداً، في الشؤون العامة تنتشلهم من موقع الضعف الذي لطالما صبغ علاقتهم بالجهات الأخرى في المجتمع، بما فيها المؤسسات العامة والاجتماعية⁽¹⁾، وتمكنهم من التعامل مع تلك الجهات من موقع قوة.

ويرى جون جوست (John Jost)، مدير مركز السلوك السياسي والاجتماعي في جامعة نيويورك، وأرون كاي (Aaron Kay)، الأستاذ الشهير في مادتي علم النفس والعلوم العصبية في جامعة ديوك، أن العدالة الاجتماعية تؤدي أو يفترض نظرياً أن تؤدي إلى حالة في المجتمع تتميز بما يلي: (أ) توزيع الاستحقاقات والأعباء وفق مبدأ معين أو مجموعة من المبادئ؛ (ب) حماية حقوق الأشخاص والفئات وحرياتهم واستحقاقاتهم الأساسية عن طريق اعتماد إجراءات ومعايير وقواعد تنظم عملية صنع القرار في شتى المجالات، السياسية وغيرها؛ (ج) معاملة الإنسان معاملة تقوم على احترامه وصيانة كرامته، ليس من قبل السلطات وحسب، بل أيضاً من قبل سائر المواطنين والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع⁽²⁾.

آليات العدالة الاجتماعية

ومن الصعب الاتفاق على مجموعة واحدة من المعايير لقياس أثر العدالة الاجتماعية على المجتمع. وتطبق مبادئ العدالة الاجتماعية عادةً عبر آليات مختلفة على صعيد السياسات، منها سنّ تشريع للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛ أو إعادة توزيع الضرائب عبر الصناديق الاجتماعية؛ أو تنفيذ برامج الإعانات أو الضمان الاجتماعي؛ أو توزيع التحويلات النقدية؛ أو توفير حد أدنى من تقديمات الضمان الاجتماعي. وعلى المستوى المحلي، يمكن أن تشمل مبادرات العدالة الاجتماعية إعادة توزيع الخدمات الاجتماعية بطريقة أفضل؛ وإعادة توزيع تقديمات برامج التنمية لمساعدة الفقراء؛ وإعادة توزيع الموارد المائية في المناطق النائية. وبالتالي، ترتبط السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية مباشرة بتحقيق العدالة الاجتماعية.

(1) ورقة مفاهيمية من إعداد شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، بعنوان "العدالة الاجتماعية: التاريخ والنظريات والبحوث".

(2) John J. Jost & Aaron C. Kay, 2010. "Social Justice: History, theory and research", Handbook of Social Psychology

وعملياً، تهدف التدابير المتخذة لتحقيق العدالة الاجتماعية على مستوى السياسات العامة وبرامج التنمية الوطنية إلى معالجة عدم المساواة في المجالات الستة التالية: (1) توزيع الدخل؛ (2) توزيع الأصول؛ (3) توزيع فرص العمل، والتوظيف مقابل أجر؛ (4) توزيع المعارف، وإمكانية الوصول إليها؛ (5) توزيع الخدمات الصحية وتقديمات الضمان الاجتماعي، وتوفير بيئة آمنة؛ (6) توزيع فرص المشاركة المدنية والسياسية⁽³⁾.

ولطالما هدفت التدابير المتخذة على صعيد السياسات الاجتماعية لمعالجة تلك المستويات من عدم المساواة إلى خفض معدلات الفقر المدقع الناجم عن التوزيع غير العادل للدخل، أو القضاء عليه، وذلك عبر إطلاق مبادرات وطنية للحد من الفقر، من خلال تحسين إمكانية الحصول على التعليم، وتوفير برامج الانتماءات الصغرى، ومبادرات أخرى. ولتقليص الفوارق في توزيع الأصول، اتخذت مجموعة من البلدان الأفريقية تدابير للحد من هروب رؤوس الأموال، بينما نفذ عدد من بلدان أمريكا اللاتينية إصلاحات جذرية لتشارك الأراضي. وللحد من التفاوتات في توزيع العمل، سعت عدة بلدان إلى تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال تحسين فرص الحصول على عمل. وقد خطت الهند والصين ومجموعة من بلدان أوروبا الشرقية خطوات جبارة باتجاه العدالة الاقتصادية، وذلك من خلال تحولها تدريجياً نحو الاقتصاد المنفتح والحر، الأمر الذي مكن الشباب من الاستفادة من كفاءاتهم للنهوض بأوضاعهم الاقتصادية⁽⁴⁾.

وتشمل الآليات اللازمة لمعالجة عدم المساواة في الوصول إلى المعرفة والتعليم، خصوصاً لدى الفتيات والمجموعات المهمشة، توفير التعليم الجيد، وتسهيل الحصول على المعرفة، ورفع معدلات الالتحاق بالمدارس. وللحد من عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، اعتمدت سياسات هدفها تحسين مؤشرات التنمية، مثل مؤشرات الصحة والعمر المتوقع عند الولادة، وأيضاً خفض وفيات الأطفال، والتخفيف من تعرض الفقراء للمخاطر الصحية. وتضمنت المبادرات التي اتخذتها عدة بلدان نامية على صعيد السياسات العامة تحسين خدمات الرعاية الصحية العامة وتوفيرها مجاناً للفقراء.

وساهم انتقال عدد من الدول من أنظمة الحكم القمعية إلى أنماط الحكم الأكثر ديمقراطية في تحسين فرص المشاركة والمشاركة المدنية. والمشاركة قضية معقدة، يتطلب قياسها النظر في مجموعة من العوامل. فهي لا تقتصر على التصويت في الانتخابات، بل تتوقف أيضاً على قدرة المواطنين على المشاركة الفعالة في صنع القرار والتأثير في وضع السياسات العامة⁽⁵⁾. والمشاركة تعني أن يمسك المواطنون، مع غيرهم من الجهات المعنية، بزمام برامج التنمية والسياسات العامة. كما أنها تستدعي تحسين فهم الأبعاد السياسية لقضايا الدخل والنفقات الاجتماعية، بالإضافة إلى مساءلة الحكومات أمام مواطنيها. وتشكل آليات المساءلة الاجتماعية، مثل اعتماد نهج قائم على المشاركة لوضع الميزانية وإنشاء نظم لتعقب النفقات العامة، أداة فعالة لإشراك المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات العامة.

والبلدان النامية ليست وحدها المعنية بتحقيق العدالة الاجتماعية. فكثيرة هي البلدان المتقدمة التي تعتمد سياسات اجتماعية هدفها تقليص الفوارق وتحقيق الإنصاف وتشجيع المشاركة. وتتصدر النرويج قائمة هذه البلدان. ففي نموها الاقتصادي المرتفع، وقدرتها على تقليص الفوارق في مستويات دخل مواطنيها في الوقت

(3) International Forum for Social Development, 2006, "Social Justice in an Open World: the Role of the United Nations"

.Ibid (4)

.Ibid (5)

نفسه، نجاح يقلّ نظيره عادة في البلدان الغنية بالموارد. ويستثمر هذا البلد أموال صندوقه السيادي في قطاعات منتجة تتطلب الكثير من اليد العاملة، مثل قطاع المأكولات البحرية، كما يستخدمها لإصلاح صندوق المعاشات التقاعدية وتوزيع تقديماته بشكل أكثر إنصافاً⁽⁶⁾.

ومن أجل تحسين حياة الأطفال الذين يعيّلهم أحد الوالدين بمفرده، أي المرأة في الغالبية العظمى من الحالات، اعتمدت أستراليا نظام العمل المنصف والمساواة في الأجور، الذي أسفر عن تقليص الإجحاف الذي يلحق بأحد الوالدين نتيجة للاختلالات الهيكلية في نظم العمل. ويتضمن هذا النظام تمديد فترة الإجازة الوالدية، ورفع النسبة التي يتقاضاها الشخص المعني، أي الوالد أو الوالدة، من راتبه خلال تلك الفترة⁽⁷⁾.

أما للحد من مشاكل التغيب المتعمّد وغير المبرّر عن المدرسة، وجنوح الأحداث، والسلوك العدائي لدى الشباب، اعتمدت حكومة المملكة المتحدة الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية، وتقضي بتقديم المشورة الأسرية للعائلات الفقيرة التي تسيطر المشاكل على العلاقات بين أفرادها؛ ومساعدة الأمهات المرضعات؛ وتمويل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة؛ وزيادة دعم الرعاية المقدّمة للأطفال من خلال خفض الاقتطاعات الضريبية المفروضة على أسرهم. وقد عُيّنت مجموعة من الوكالات الحكومية بتنفيذ هذه الاستراتيجية التي أصبحت جزءاً من استراتيجية القضاء على فقر الأطفال⁽⁸⁾.

المنطقة العربية وتحقيق العدالة الاجتماعية: مشاكل وتحديات

أثبتت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات القليلة الماضية أنه لا يمكن التعامل مع مسألة العدالة الاجتماعية بطريقة مجتزأة تقتصر على ردود الأفعال. فتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب وضع نهج كلي شامل لا ينحصر بإجراء الإصلاحات في مجال واحد فقط، بل يستدعي وضع مجموعة من السياسات الوطنية الفعالة التي تقدم حلولاً متوسطة وبعيدة الأجل. وقد طالب المتظاهرون والمحتجّون في جميع البلدان التي هزتها تلك الأحداث بتحقيق العدالة الاجتماعية. غير أن معالجة قضايا عدم المساواة لم تعد وحدها حلاً مستداماً أو عملياً. فحصول الجميع على حقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف أساسي للتمهيد لتحقيق العدالة الاجتماعية. وتتضمن هذه الحقوق الحق في العمل، والتعليم، والأمن، والحرية، والرفاه. والآن وقد بدأت الدول العربية بالسعي إلى إصلاح عقودها الاجتماعية أو حتى إعادة صياغتها، فقد أصبح لزاماً عليها أن تحسّن بيئة المشاركة فيها، وأن توفر الفرص اللازمة لوصول الجميع إلى مستويات صنع القرار.

ومن التحديات الأساسية التي تواجهها المنطقة العربية في سعيها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية التحوّل من دول ريعية إلى نُظم أكثر شمولاً تكفل توزيع مكاسب النمو الاقتصادي على الجميع. وتسجل المنطقة معدلات بطالة مرتفعة، لا سيما لدى النساء والشباب، وتباينات كبيرة في الدخل، واتساعاً في الفوارق بين البلدان، وتردياً في الخدمات الاجتماعية، وضعف البنية التحتية، وانتشار الفساد في المؤسسات، وهيمنة الأنظمة السياسية القمعية على آليات الحكم، ومشاكل أخرى ناتجة من انتشار النزاعات وحالات النزوح. لذا، تفتش لدى المواطنين استياء عام وشعور بالإقصاء الاجتماعي، عزّزهما التحيز في توزيع الموارد، وافتقار أنظمة الحكم إلى الشفافية، والمنافسة غير العادلة على فرص العمل، واستئثار حفنة من النخب السياسية والاقتصادية بمعظم الأصول الوطنية، وحرمان غالبية المواطنين من حقهم في الاستفادة من مكاسب النمو الاقتصادي.

Nina Berglund, 2011, "Why Norway's welfare state works". News in English. Available from (6) <http://www.newsinenglish.no/2011/01/02/why-norways-welfare-state-works>.

.National Pro Bono Resource Center, 2011, "What is Social Justice?" (7)

.Department for Work and Pensions, Social Justice Division, 2013, "Social Justice: Transforming lives: One year on" (8)

وفي عدد من البلدان العربية، اتخذت الحكومات مبادرات متنوعة لزيادة إشراك المواطنين في صنع القرار بشأن قضايا وطنية رئيسية. ففي بعض البلدان، مثل تونس والمغرب واليمن مثلاً، ساهم تنظيم حوار وطني في رفع معدلات مشاركة المواطنين وانخراطهم في الشؤون العامة. والحوار الوطني في هذه البلدان اكتسب فعالية مضاعفة، بما أنه حوّل مشاركة المجتمع المدني من مجرد خيار إلى ممارسة مؤسسية. وفي ظل التحولات السياسية التي ما زالت تغير ملامح المنطقة، تحول المجتمع المدني إلى شريك للدولة يشاركها مهمة وضع آليات العدالة الاجتماعية. وإذا ما علت أصوات المجتمع المدني في المدن العربية التي شهدت حراكاً شعبياً، فذلك للمطالبة بوضع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على رأس أولويات خطط الإصلاح. وكان المطلب الرئيسي للمواطنين مشاركة المجتمع المدني في طاولة الحوار الوطني. ويجب أن تقتزن السياسات الداعية إلى الحوار ببرامج تضمن الشفافية والمساءلة الاجتماعية، وأيضاً بالتزام الدول باحترام حقوق المواطنين غير القابلة للتجزئة، لا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

كذلك، ينبغي أن تشكل المشاركة الفعالة بين الدولة والمجتمع المدني في اتخاذ التدابير الوطنية اللازمة للقضاء على الفقر المدقع وتحسين توزيع الأصول أولوية وطنية علياً. والأولويات الراهنة الأخرى كثيرة ومتعددة، منها على سبيل المثال تعزيز فرص الحصول على الائتمانات؛ وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تنفيذ برنامج فعال لدعم هذه المشاريع واستدامتها؛ وتنظيم الأسواق غير الرسمية لتمكين العاملين فيها من الاستفادة من خطط التأمين، وبرامج المعاشات التقاعدية، والإجراءات التعاقدية القانونية، والحماية القانونية؛ وإصلاح الضرائب. وتتطلب معالجة هذه القضايا اعتماد نموذج إنمائي قائم على الحقوق تكون السياسات الاجتماعية والاقتصادية الفعالة من أهم مقوماته.

وتواجه المنطقة العربية تحدياً رئيسياً آخر يتمثل في إنهاء إقصاء الفئات المهمشة. فعدم توفير الفرص لجميع المواطنين للمشاركة على قدم المساواة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية يقوّض بلا شك كل الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. كما أن استمرار الإقصاء يضعف فعالية السياسات الهادفة إلى معالجة أوجه القصور الاجتماعية والاقتصادية.

وبالإضافة إلى وضع حد للإقصاء، يجب تعزيز التماسك الاجتماعي، وبالتالي الوحدة الوطنية، لا سيما بعد أن تمخّضت أحداث الأعوام الثلاثة الماضية عن شرخ كبير فرق بين المجتمعات العربية على أسس طائفية وقبلية ومناطقية وسياسية واجتماعية واقتصادية. كذلك، أدى فرض حظر التجول، وتفشي الحوادث الأمنية، وتكاثر العقبات الملموسة التي حالت دون تمتين العلاقات الاجتماعية أو تعزيز التماسك الاجتماعي، إلى تفكيك الروابط بين المجتمعات العربية. وفي ظل هذه الظروف، باتت إعادة توحيد هذه المجتمعات وترميم النسيج الاجتماعي العربي مهمة رئيسية تقع على عاتق الحكومات والمجتمع المدني في البلدان العربية على حد سواء.

ومن شأن الحكومات العربية أن تكسب الكثير إذا ما نجحت في تخطي تحديات أخرى، منها تجديد الالتزام الحقيقي والصادق بإعمال حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وأيضاً الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، باعتبار ذلك من أسس إصلاحاتها الدستورية المرجوة⁽⁹⁾. ويجب أن تعبّر عن التزامها هذا بشكل واضح وصريح، وأن تكرسه في الدساتير الوطنية، وأن تجعله من دعائم عملية صياغة العقود الاجتماعية في المستقبل، التي ينبغي إشراك المواطنين والمجتمع المدني فيها.

(9) Arab Watch Report 2012. "Governments Forget Their Pledges on Basic Rights"

الآثار المترتبة على السياسات العامة

إصلاح الأراضي في ليبيا واليمن، وتنظيم السوق في تونس والمغرب، والقضاء على الفقر المدقع في مصر، وتعزيز المساءلة والمشاركة الاجتماعية في غيرها من البلدان العربية، ليست سوى غيض من فيض من القضايا المتداخلة التي يجب التصدي لها من أجل تحسين العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

واليوم، تزخر هذه المنطقة بفرص استثنائية لتنظيم حوارات وطنية يمكنها توثيق أواصر التعاون والتفاعل بين الحكومات والمجتمع المدني. وبينما كانت تونس والمغرب واليمن سبّاقة في ذلك، بدأت ليبيا بالفعل الاستعداد لتنظيم حوار وطني بين أبنائها. ويجب أن تنصّد هذه الحوارات لقضايا الوطن الجوهريّة في أسرع وقت ممكن، وأن تكون بداية حقيقية يثق بها الجميع لاتخاذ إصلاحات جديّة.

غير أنه في ظل فشل نموذج التنمية الحالي في معالجة مستويات عدم المساواة الستة، يجب وضع نموذج اجتماعي واقتصادي متكامل جديد لتعزيز كفاءة السياسات العامة المعنية بتلك المستويات. ويتطلب ذلك التعاون بين المواطنين والحكومات والشركاء الدوليين، كالمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، لتوطيد العدالة الاجتماعية باعتبارها حجر الأساس في عملية التنمية.

وعلى حكومات المنطقة أيضاً إنشاء مزيد من آليات المساءلة والمشاركة لتتمكن من مواجهة جميع تلك التحديات. فبالإضافة إلى ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، عليها إنشاء أطر قانونية تعزّز نمو المجتمع المدني وحرّيته؛ وتشجّع مشاركة جميع الفئات في وضع السياسات؛ وتزيد من استخدام آليات المساءلة الاجتماعية، مثل نظم رصد الأداء وتتبع النفقات العامة⁽¹⁰⁾.

كذلك، يجب سنّ وتطبيق التشريعات اللازمة لمكافحة الفساد وترسيخ الحكم الرشيد ودعم العملية الديمقراطية، باعتبار ذلك أساسياً لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأيضاً لتلبية مطالب ملايين المواطنين الذين تدفقوا إلى الشارع في المدن العربية للمطالبة بالتغيير السياسي.

ولا يقتصر تحقيق العدالة الاجتماعية على تأمين الخدمات الأساسية ودعم الإسكان ومنح الأراضي وتوفير التعليم الأساسي وتقديم الرعاية الصحية، وكل ذلك لصالح الفئات الفقيرة والضعيفة، بل يتطلب اعتماد رؤية وطنية شاملة للتنمية تدفع عجلة النشاط الاقتصادي، مع الحرص على حماية قيم العدالة الاجتماعية في الوقت نفسه. ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال إعادة توزيع السلع والخدمات والأصول العامة بشكل عادل؛ والاعتراف بالاحتياجات والحقوق الأساسية للسكان وبحقهم في الحصول عليها. وتشمل هذه الحقوق الحق في الحصول على عمل لائق ومأوى مناسب وخدمات الرعاية الصحية الأساسية والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية.

(10) الإسكوا، 2012، "قضايا السياسة العامة في منطقة الإسكوا: دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة".